الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية أبريل 2022م		حتى نهاية أبريل 2023م
1,031	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,064
80	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	84
2,059	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	2,308

الأداء المالي حتى نهاية أبريل

مليون ريال عماني

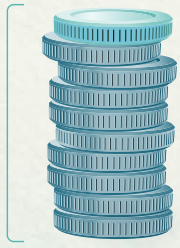

2022م		2023م
الإيرادات 4,217	نسبة التغير	الإيرادات 4,392
الفائض 468	الإيرادات %4	الفائض 520
الإنفاق 3,749	الإنفاق %3	الإنفاق 3,872

سوف تستمر الحكومة في توجيه الإيرادات المالية الإضافية نحو:

- إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام
- تعزيز الإنفاق الاجتماعي
- تحفيز النمو الاقتصادي

الأداء المالـــي
حتى نهاية أبريل 2023م

الإيـرادات

شـهدت الإيـرادات العامـة للدولة ارتفاعًا بنسـبة (4%) حتـى نهاية أبريل 2023م، مسـجلةً نحـو (4,392) مليـون ريـال عُماني، مقارنة بتسـجيل (4,217) مليون ريال عماني بذات الفتـرة من عام 2022م؛ **ويعزى ذلك بشـكل رئيـس إلـى ارتفـاع صافي إيـرادات النفـط والإيـرادات الجاريـة، مشـكلةً (53%) و(27%) مـن إجمالي الإيرادات العامة على التوالي.**

مليون ريال عماني

البيـان (حتى نهاية أبريل)	2022	2023	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	2,059	2,308	%12
صافي إيرادات الغاز	1,071	908	(%15)
الإيرادات الجارية	1,081	1,172	%8
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	6	4	-
إجمالي الإيرادات	4,217	4,392	%4

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

1 الإيرادات النفطية

- **صافي إيرادات النفط:**

ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية أبريل 2023م بنسبة (12%)، مسجلاً نحو (2,308) مليون ريال عمانـي، مقارنـة بتحصيـل (2,059) مليـون ريال عماني حتى نهايـة أبريل 2022م. ويأتـي هذا الارتفاع مدفوعًـا بارتفاع متوسـط سـعر النفط المحقق ليصل إلـى (84) دولار أمريكي للبرميـل، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الإنتاج إلى نحو (1,064) ألف برميل يوميًا.

- **صافي إيرادات الغاز:**

انخفض صافي إيرادات الغاز حتى نهاية أبريل 2023م بنسبة (15%)، مسجلاً نحو (908) مليون ريال عمانـي مقارنـة بتحصيـل (1,071) مليون ريال عماني بنهاية أبريـل 2022م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى خصم مصروفات شراء ونقل الغاز من إجمالي الإيرادات المُستلمة من شركة الغاز المتكاملة.

2 الإيرادات الجارية

ارتفعـت الإيـرادات الجاريـة المحصلـة حتى نهاية أبريل 2023م بنسـبة (8%)، مسـجلةً نحـو (1,172) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (1,081) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.

الأداء المالـــي
حتى نهاية أبريل 2023م

الإنفـاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية أبريل 2023م نحو (3,872) مليون ريال عماني، مرتفعًا بمقدار (123) مليون ريـال عماني، أي بنسـبة (3%) عـن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عـام 2022م؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع المصروفات الجارية للوزارات المدنية.

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

1 المصروفات الجارية

بلغت المصروفات الجارية حتى نهاية أبريل 2023م نحو (2,674) مليون ريال عماني، منخفضًة بنحو (269) مليـون ريـال عماني أي بنسـبة (9%)مقارنة بإنفاق نحو (2,943) مليـون ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2022م.

2 المصروفات الإنمائية

بلغـت المصروفـات الإنمائيـة للـوزارات المدنيـة حتى نهايـة أبريل 2023م نحـو (183) مليـون ريال عُمانـي، بنسـبة صـرف بلغت (20%) مـن إجمالي السـيولة الإنمائيـة المخصصة لعـام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

3 المساهمات والنفقات الأخرى

بلـغ إجمالي مصروفات المسـاهمات والنفقات الأخرى حتى نهايـة أبريل 2023م نحو (365) مليون ريـال عمانـي، منخفضةً بنسـبة (10%) مقارنة بتسـجيل (405) مليـون ريال عماني بـذات الفترة من عام 2022م. وقد بلغ دعم المنتجات النفطية حتى نهاية أبريل 2023م نحو (111) مليون ريال عماني. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (133) مليون ريال عماني.

الفائض/العجز

سـجلت الميزانيـة العامـة للدولة بنهاية أبريـل 2023م فائضًا ماليًـا بلغ نحو **(520) مليـون ريال عماني**، مقارنة بتسجيل فائض بلغ **(468) مليون ريال عماني** في ذات الفترة من عام 2022م.

صندوق
عُمان المستقبل

جاءت التوجيهات السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه- **بإنشاء "صندوق عمان المستقبل" برأس مال قدره (2) مليار ريال عماني**؛ من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي في سلطنة عُمان.

يهدف الصندوق إلى:

الدخول في شراكات استثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

إتاحة المزيد من الفرص لتمويل مشاريع القطاع الخاص .

تعزيز التحفيز الاقتصادي؛ عبر تمويل المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة.

تخصيص جزء من رأس مال الصندوق للمؤسسات الحاملة لبطاقة "ريادة".

تحفيز الاستثمار الجريء، والإسهام في جهود التنويع الاقتصادي.

دعم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز منظومة التغطية التمويلية والاستثمارية التي تنفذها الحكومة، **التي تتكون من:**

1. **بنك التنمية العُماني**
2. **محفظة هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
3. **الصندوق العماني للتكنولوجيا**
4. **الصندوق العماني لاستثمارات البنية الأساسية (ركيزة)**

يستهدف الصندوق القطاعات التالية:

- الاتصالات وتقنية المعلومات
- السياحة
- الغذاء والثروة السمكية
- الصناعات
- التعدين
- اللوجستيات
- الموانئ
- الخدمات
- الطاقة النظيفة
- الصناعات التحويلية

الأداء الاقتصـادي
العالمــي والمحلــي

الاقتصاد العالمي

وفقًا لتقرير "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه" الصادر في مايو 2023م عن منظمة الأمم المتحدة، مـن المتوقـع أن يتباطـأ نمـو الاقتصاد العالمي مـن (3.1%) في عـام 2022م إلى (2.3%) فـي عام 2023م (أعلى بنحو (0.4) نقطة مئوية عن توقعات يناير 2023م.)، لكن من المتوقع أن يعاود الارتفاع إلى نحو 2.5% فـي 2024م مـع انحسـار الضغوطات التضخمية. ومن المرجح أن يكون التباطؤ الذي سـوف يشـهده النمو العالمـي فـي عـام 2023 أقـل حـدة ممـا كان متوقعًا في السـابق، ويعود ذلك بشـكل رئيس إلى تحسـن الاقتصادات المتقدمة والانتعاش الاقتصادي في الصين.

كمـا سـينخفض التضخـم العالمي من 7.5% في عـام 2022م إلى 5.2% في عـام 2023م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة وتراجع الطلب العالمي.

أسواق النفـط العالميــة

حسـب تقريـر توقعات الطاقة قصيـر الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شـهر مايو 2023م، انخفض سـعر خام برنت الفوري من متوسـط قدره (85) دولار أمريكي للبرميل في أبريل ليغلق عند سعر (73) دولار أمريكي للبرميل في 4 مايو. وارتفعت التوقعات بشأن الطلب على الوقود السائل بنحو (1.6) مليـون برميـل يوميًا في عام 2023م، وبنحـو (1.7) مليون برميل يوميًا في عـام 2024م. ومن المتوقع أن يجلب هذا الارتفاع سـوق النفط العالمي إلى نقطة التوازن ما بين الربع الثالث من عام 2023م والربع الأول مـن عـام 2024م دافعًـا سـعر النفط من المسـتويات الحاليـة والعودة إلى المسـتويات ما بيـن (75) دولار أمريكي للبرميل و(80) دولار أمريكي للبرميل.

الاقتصاد المحلي

وفقًـا لتقريـر توقعـات الاقتصـاد العالمـي الصـادر عـن صندوق النقـد الدولي فـي أبريـل 2023م، من المتوقـع أن يبلغ نسـبة التغير السـنوي فـي الناتج المحلي الإجمالي لسـلطنة عمان نحـو (1.7%) في عام 2023م ونحـو (5.2%) فـي عـام 2024م. ومن المتوقـع أن يحقق الميزان التجاري الجاري نمـوًا إيجابيًا بنحو (2.1%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023م.